اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

ظـــاهـــرة الغلاء في ســـوقـنـــا المحلـيـــة

بغداد/ غازي المنشداوي

اصبحت ظاهرة الغلاء تتهدد مسيرة مجتمعنا المحاصر بعشرات المشكلات والهموم كالبطالة والتضخم والفقر والغلاء وهي الظاهرة الاقتصادية الاكثر قساوة (المدى) كانت لها هذه الجولة للتعرف على اسباب الغلاء والتدهور الاقتصادي ومن الجهات التي تقف وراءه؟.

السياسات الاقتصادية الخاطئة للانظمة السابقة

يقول المواطن محمود رائد: لاننكر صعوبة الوضع الاقتصادي الذي كنا نعيشه قبل سنوات قليلة ولكن يمكن اعطاء مبررات لذلك الوضع فكنا نقول: اننا نعيش واقع الحصار الشامل وبسبب الحظر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الخاطئة للانظمة السابقة تراكمت هذه المشاكل وساعدت على انتشار الغلاء والبطالة وغيرها من الامراض الاجتماعية ومع كل ذلك الوضع المزري كانت هناك جملة امتيازات نعتبرها جيدة قياسا بالوضع الحالي.

في حين يقول السيد عبد الله جعفر (كاسب):ان التاجر هو المسؤول عن هذا الغلاء المفتعل الذي يدفع ثمنه المواطن البسيط من صحته وعوز عائلته والذي لايستطيع توفير ما يسد به رمق العائلة .

اما التاجر (جمال سعد) تاجر مواد غذائية في سوق الشورجة فكان له رأي مخالف حيث يقول: ان الدولة هي المسؤول المباشر عن هذا الغلاء فالدولة لم تدعم التجار ولم توفر لهم ابسط المستلزمات التي تجعل بضاعتهم تصل اليهم بكل يسر وسهولة وبعيدا عن الاضافات التي لا مبرر لها مثل قضية الوقود والجانب الامني وتعرض معظم محالهم للسرقة والنهب ولعل حرائق الشورجة مثال بارز على ذلك.

فيما يقول البائع امجد سلوان صاحب محل(الامل) لبيع المواد الغذائية: ان الدولة تستطيع بميزانية معينة المساهمة الى حد كبير في خفض الاسعار المرتفعة عن طريق توفير كل مستلزمات العملية التجارية وعن طريق دعم المواد الاساسية او تفعيل مفردات البطاقة التموينية وايصالها بشكل منتظم ودون ابطاء وكذلك تسهيل الوضع التجاري للتاجر وحمايته وتوفير الوقود له ليسهل ذلك عملية نقل البضائع.

ويذهب السيد احمد سعدي صاحب محل لبيع الآليات المستعملة في رأيه قائلا: لا يمكن ان نلقي اللوم على التجار فقط،صحيح ان الجشع يركب رؤوس الكثير منهم الا ان الحكومة تستطيع فعل الكثير من خلال اعادة الحياة للاسواق المركزية التي كانت موجودة في كل من احياء بغداد والتي كانت تحتوي على جميع السلع الضرورية باسعار مدعومة وثابتة وغير متحركة او متغيرة.

ان الزيادة في الرواتب ستنعكس بالضرورة في زيادة اسعار جميع السلع والبضائع فعلى الرغم من ان هناك زيادة مقبلة في رواتب موظفي الدولة الا ان هذه الزيادة ستؤدي وبشكل كبير الى قفزات لا تتناسب والوضع المادي للمواطن .

اما السيد(فرحان ابراهيم) الذي يعمل ميكانيكيا للسيارات فيقول انه يكسب شهريا ما قيمته(٣٠٠) دولار وهي لا تكفي لتغطية جميع مصاريفه التي بدات تزداد اكثر من قبل واحيانا اقل من ذلك بسبب تعطل حركة المرور حيث يصل الى مقر عمله بصعوبة نتيجة اغلاق الطرق والعطل وايام حظر التجوال وغيرها من الاجراءات التي تقوم بها الحكومة كرد فعل على العمليات المسلحة فهذه الاوضاع او غيرها دفعت بالكثير من الناس الى الهجرة خارج العراق.

فيما يقول السيد صالح سامي (٢٣) عاما: لقد فقدت وظيفتي في السابق وحين حاولت الرجوع بعد ذلك طلبوا مني تنفيذ شروط تعجيزية لاعادتي الى الخدمة ولعدم تمكني من تنفيذها من تنفيذها قررت العمل سائق تكسي ولكن هذا العمل لا يسد حاجتي الفعلية بسبب الغلاء والوضع الامني المتردي وغيرها من الامور.

وتقول المواطنة سوزان كامل: ان هناك متاعب اخرى تصيب المواطن العراقي، فأجرة السيارة ارتفعت الامر الذي ترتب عليه هم جديد يضاف الى العائلة العراقية ولم يقتصر ذلك على ارتفاع واحد بل اصبح الارتفاع في الاجور للسيارات يتناسب طرديا مع ارتفاع اسعار الوقود.

اخيرا نقول: ان هذا البلد بات يعيش دوامة من المشاكل والهموم التي اخذت تؤثر في نفسية الفرد العراقي فالأزمة الحالية ولدت مشاكل اقتصادية متراكمة.

في الهم الاقتصادي

قراءة أولية لموازنة ٢٠٠٧

(١-٧)

حسام الساموك

لعل من اغرب ما شهدناه في التعاطي مع موازنة ٢٠٠٦، انها ظلت دون اعتماد المصادقة عليها من قبل مجلس النواب حتى بعد انقضاء النصف الاول من السنة ،وكم كان المتابعون متلهفين لما اعلن عن اقرار موازنة ٢٠٠٧ مبكرا ليتم اعتمادها وانجاز آليات تخصيصاتها قبل بدء العام الجديد سعيا للمباشرة بمفردات العديد من المشروعات المنظرة على شتى الصعد الاستثمارية وفي مختلف الحقول التي توزعتها التخصيصات الطموحة حين وضع الرقم (٤٢ مليار دولار) كتحد للواقع العراقي المتطلع الى برامج الاعمار والبناء وتشغيل المشاريع واعادة البنى التحتية والنهوض بكل ما من شأنه أن يتجاوز –مرحليا في الأقل –حالة التردي القائمة .

في ظل حالة التسابق التي عاشها من كان يترقب انجاز الموازنة الجديدة وصولا الى اختصار أية فسحة لاستئناف عجلة الانتاج ،كان –في المقابل –التداول المتباطىء في التعامل مع اكمال مفردات انجاز الموازنة المنتظرة ، فوجىء الجميع على حين غرة بفراغ شبه كامل لمقاعد مجلس النواب لحظة احالة مجلس الوزراء لمسودة مشروع الموازنة الى لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب ، حين أعلن عن توجه مئة نائب (صفقة واحدة) لأداء مناسك الحج ، ما عطل اعمال المجلس بعدم تحقق نصاب قانوني لجلساته ، لينتظر العراق من اقصاه الى اقصاه ، انتهاء السادة النواب من أداء مناسك الحج ،وتمتعهم بعطلة عيد الاضحى ، و (كسلة) ما بعد العيد حيث يستقبلون مهنئيهم على سلامة العودة فليس المهم أن ينهض البلد من كبوته القاتلة بقدر ما ينعم السادة النواب بأداء المناسك التي أفتت المرجعيات بعدم جدواها امام مسؤولية أولي الأمر عن الرعية

في ظل هذه الاجواء نتطلع الى أن يعوض السادة النواب رحلة انقطاعهم عن المجلس بانجاز الموازنة التي لاتخلو من ملاحظات لها أولوياتها ،تم التعاطي معها بشكل عابر دون أن تنضّج بمناقشات الباحثين المتخصصين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وخاصة المهتمين منهم بالشأن الاقتصادي المتفاقمة تداعياته . لذلك كانت الموازنة من انجاز الأوامر والقراءات احادية الجانب للواقع الاقتصادي ، وحتى مابذله المستشارون الاقتصاديون في مجلس الوزراء ووزارة المالية لايعدو أن يكون تجسيدا لوجهة نظر محددة لاتعبر عن حصيلة موضوعية في استقراء نخب علمية تتطلع الى انضاج افكار وآليات كفيلة بإرساء توجهات تحقق أفضل أنماط السلامة والامان والانسيابية والمنهجية في انجاز موازنة مضمونة الاداء والقدرة على تلبية الاولويات في تخصيصاتها وموضوعية مخرجاتها..

إيران قد تستأنف صادرات الغاز لتركيا خلال يومين

قال مسؤول تركي في قطاع الطاقة إن إيران لم تستأنف صادرات الغاز الطبيعي لبلاده إلا أنها أبلغتها بتوريد عشرة ملايين متر مكعب بعد غد على أقصى تقدير.

ويأتي ذلك في أعقاب وقف إيران إمدادات الغاز إلى تركيا بسبب زيادة الاستهلاك المحلي لشدة البرد وأعلمت مسؤولين أتراكا بأنها تتوقع عودة تدفق صادرات الغاز اعتباراً من يوم امس.

وأعلن مسؤول كبير في شركة بوتاش لخطوط الأنابيب عقب محادثات مع مسؤولين إيرانيين أن طهران لم تستأنف إمدادات الغاز لبلاده حتى الآن، لكنها ستورد كميات في اليومين المقبلين.

واستبعد وزير الطاقة التركي حلمي غولر تضرر الصناعة والمنازل جراء اضطراب الإمدادات لأن ذلك تم تعويضه بواردات غاز من مصادر أخرى أهمها روسيا.

وتشكل الإمدادات الإيرانية التي تبلغ ٢٧ مليون متر مكعب يوميا من الغاز نحو ثلث واردات تركيا الإجمالي من هذه المادة.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/ المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الخامس والثلاثون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم لرحد الموافق ٢٠٠٧/١/٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل

عدد المصارف المساهمة في المزاد	٧
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣٢٥
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٣٢٣
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٦,٦٥٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	١,٧٣٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٦,٦٥٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	١,٧٣٠,٠٠٠

عمال لبنان يدعون للاعتصام احتجاجا على زيادة الضرائب

دعا الاتحاد العمالي العام في لبنان إلى تنظيم اعتصام هذا الأسبوع للاحتجاج على زيادة مقترحة في الضرائب ضمن خطة للإصلاح الاقتصادي أعلنها رئيس الوزراء فؤاد السنيورة.

وحث رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن العمال والطلبة والشباب والعاملين والمزارعين والسائقين والمواطنين ذوي الدخل المحدود على المشاركة في الاعتصام صباح غد الثلاثاء.

واعتبر غصن في بيان خلال مؤتمر صحفي أن الدعوة للاعتصام تأتي من أجل التعبير عن رفض الضرائب المباشرة وغير المباشرة لاسيما الضريبة على القيمة المضافة.

وحذر من الاتحاد -الذي يضم في عضويته ٤٠٠ الف عامل- وضع في خطته اللجوء إلى المظاهرات في الشوارع والإضراب العام إذا ما مضت الحكومة في مقترحها بفرض زيادة في الضرائب على كاهل العمال.

وأعلنت الحكومة اللبنانية الثلاثاء الماضي خطة اقتصادية تعتزم تقديمها إلى مؤتمر "باريس ٣" للدول المانحة الذي سيعقد بالعاصمة الفرنسية يوم ٢٥ من الشهر الجاري.

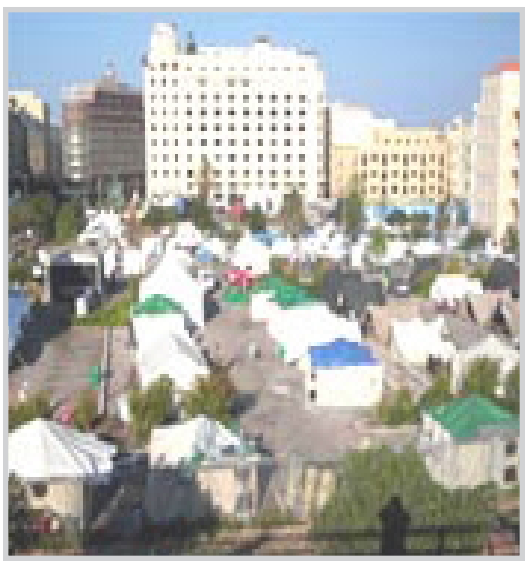

دراسة سويسرية تقر بانحياز النقد الدولي للسياسة الأميركية

أكدت دراسة اقتصادية سويسرية أن صندوق النقد الدولي لا يلتزم الحياد في تعامله مع مختلف دول العالم، وأنه يمنح البلدان غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن امتيازات، حسب تعاملها مع المقترحات الأميركية في المجلس.

وذكرت الدراسة التي صدرت الأسبوع الماضي عن معهد الأبحاث الاقتصادية في زيورخ أن ذلك التعامل يأتي على حساب دول من المفترض أنها المستفيدة الأولى من برامج الصندوق.

وخلصت إلى أن هذه المؤسسة المالية أصبحت بتلك السياسة أحد أذرع السياسة الأميركية الخارجية للتأثير على قرارات مجلس الأمن.

وأبلغ أكسل دريهر الباحث الاقتصادي في المعهد وأحد المشاركين في إعداد الدراسة بأن الدراسة اعتمدت على بيانات صندوق النقد الدولي نفسه منذ عام ١٩٥١، وربطت بين أنشطة الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبين تعامل الصندوق معها في الفترة ما بين عامي ١٩٥١ و٢٠٠٤، سيما في التصويت على القرارات الهامة والحساسة.

وقال إن نحو عشر من هذه الدول حصلت في كل دورة على امتيازات من الصندوق أثناء تلك الفترة دون وجه حق، بعد عمليات الاقتراع والتصويت داخل المجلس على القرارات التي تتعلق بالاهتمامات والمصالح الأميركية المدعومة بالطبع من بريطانيا.

وتشير الدراسة التي اهتمت بها دوائر القانون الدولي المتخصصة ونشرتها مجلة الاقتصاد السياسي (Journal of Political Economy) في عددها الأخير، إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن) لها تأثير كبير على صناعة القرار داخل أروقة الصندوق، فهي إلى جانب ألمانيا واليابان تسيطر على ٤٠٪ من الأصوات عند اتخاذ القرارات النهائية في إدارة الصندوق.

الباحث السويسري دريهر قال إنه تلقى ردا من إدارة الصندوق على الدراسة لكنه بعيد عن جوهر المشكلة، ولا يقدم أي أدلة على عدم صحة نتائج الدراسة

لكن اللافت للنظر في تلك الدراسة أن تعامل صندوق النقد الدولي مع الدول يتغير طبقا لتوجهاتها السياسية، فعلى سبيل المثال عانت الدول الأعضاء في كتلة عدم الانحياز من معاملة غير عادلة منذ تأسيسها عام ١٩٥٦، مما ترك أثره على مشاريع التنمية فيها، رغم أنها كانت جميعها في مرحلة الاعتماد على النفس.

زيادة التبادل التجاري بين مصر وبولندا

أعلنت بولندا ارتفاع حجم تبادلاتها التجارية مع مصر إلى ١٦٥ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي بزيادة بنحو ٤٠٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٥,

وقالت رئيسة قسم الترويج التجاري والاستثماري بالسفارة البولندية في القاهرة دانوتا سويكا أندريفيسكا إن واردات مصر من بلادها ارتفعت إلى ١٤٩,٤ مليون دولار بزيادة نسبتها ٤٣٪

بينما زادت صادرات مصر إلى بولندا بنسبة ٢٣٪.

وتشتمل واردات مصر من بولندا على المنتجات المعدنية والماكينات والأجهزة الكهربائية والمواد الغذائية والمنتجات الفولاذية ومنتجات الألبان.

وتصدر مصر إلى هذا البلد المنتجات البلاستيكية والمنسوجات والمنتجات الزراعية والسيراميك والمواد الغذائية.